

المشهد السياسي

التمديد للمجلس النيابي في غضون أيام؟

أن «العقد لا تزال هي نفسها، لكنها انتقلت إلى طاولة الحكومة مع تمسك التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بمشروع الوزير باسيل المرفوض من أغلب القوى السياسية، في مقابل تمسك كل من حزب الله وحركة أمل بتطبيق النسبية الكاملة».

في المقابل، لفتت مصادر وزارية أخرى إلى أن الحكومة، بعد الجلسة الأولى، أصبحت بين حدين: الأول رفض الفراغ، والثاني رفض خيار التصويت الذي طرحه كل من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، سواء في الحكومة أو في مجلس النواب. وأشارت إلى أن «المشروع المختلط سقط، والتوجه الآن نحو مناقشة النسبية الكاملة»، كاشفة أن «الصيغة الجديدة التي وضعت في عهدة اللجنة هي القانون التاهيلي في الطوائف والنسبية على أساس وطني». وأبدت المصادر تحوفاً من أن «يتلطى التيار الوطني خلف موقف رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع الذي يرفض النسبية الكاملة لنصف هذا الطرح».

وبحسب المعلومات «جرى اتفاق عشية مجلس الوزراء بين التيار والقوات على التمسك برفض النسبية المطلقة والسير بمشروع الوزير باسيل»، وقد ترجم ذلك داخل الجلسة، حيث «رفض الطرفان ومعهما الوزير أيمن شقير النسبية، فيما دافع عنها حزب الله وحركة أمل والمردة». وأشار عدد من الوزراء إلى أن طرح مشروع القانون القائم على تاهيل الطائفي «جاء عرضاً ولم يكن مشروعاً متقدماً في النقاش».

أي وزير الانضمام إليها، على أن تبقى منعقدة في جلسات مفتوحة. وتشكيل اللجنة هو اقتراح قدمه الوزير ملحم رياشي، وتآلف من الوزراء علي حسن خليل، طلال أرسلان، أيمن شقير، جبران باسيل، حسين الحاج حسن، بيار أبي عاصي وجمال الجراح، لدرس كل أوراق العمل المتعلقة بقانون الانتخاب والخروج بخاصة لمواضيع النقاش،

مهّد فتوش الأسبوع الماضي لصدور قانون للتمديد بحجة «تفادي الفراغ»

وستُعقد اللجنة اليوم أول اجتماعاتها في السرايا الحكومية.

وفيما شدّد كل من عون والحريري على ضرورة إنتاج قانون جديد، كان لافتاً كلام رئيس الجمهورية لجهة رفضه وقوع البرلمان في الفراغ، إذ إنه أكثر من مرة أعلن تفضيله للفراغ على قانون الستين أو التمديد، فيما رأى رئيس الحكومة أنه إذا فشلت الأخيرة في إنجاز القانون، فكانها لم تُنجز شيئاً. وبحسب التسريبات التي تلت جلسة الحكومة، لم يتغيّر أي شيء في الجو العام. وأشارت مصادر حكومية إلى

تراوح مدة التمديد بين 3 أو 6 أشهر، وثمة احتمال لأن تقر الحكومة مشروع تمديد تقني مشروط بمبادئ عامة تحدّد شكل الصيغة الانتخابية»، ملّحة إلى أن «مشروع التمديد بات جاهزاً، وقد مهّد له النائب نقولا فتوش في الجلسة الأخيرة». ويريد بري صدور قانون التمديد قبل يوم الجمعة المقبل، ليبقى المجال متاحاً أمام المجلس النيابي كي يعيد تأكيد صدور القانون إذا رده رئيس الجمهورية.

لكن هل يحظى التمديد بتوافق الجميع؟ تنقل المصادر حرص الرئيس بزي على التفاهم عليه مع الأكثرية، لكن حتى الآن «هناك تخوف من مقاطعة القوات والتيار الوطني الحر»، وبذلك «تفقد الجلسة ميثاقيتها، في ظل حديث عن عدم حضور الكتائب في ظل المقاطعة، ما يفتح الباب على احتمال رفض الرئيس الحريري المشاركة». وفي السياق، أكد باسيل رفض الفراغ، إذ «لا أحد يسعى إلى الفراغ في بداية عهد جديد، ولا أحد يريد أن يخزّب هذا المسار».

الثابت أن البلاد متجهة إلى أزمة كبرى. وبعد يومين من تكثيف الاتصالات واللقاءات التي توجت بزيارة وفد من حزب الله أول من أمس لبعيدا، وأخرى للوزير جبران باسيل للقاء الرئيس سعد الحريري، لم ينجح مجلس الوزراء الذي عقد برئاسة العماد ميشال عون في التوصل إلى اتفاق على مشروع قانون جديد، لإرساله إلى المجلس النيابي. النتيجة الوحيدة كانت تشكيل لجنة وزارية برئاسة الحريري يستطلع

بعدها أعاد المجلس النيابي كرة قانون الانتخابات إلى ملعب الحكومة التي عقدت أمس أول اجتماعاتها لإيجاد مخرج وتفادي ما هو أصعب، يبدو سيناريو تأجيل الانتخابات عبر التمديد للبرلمان هو الأقرب إلى الواقع. لكن هذا الخيار يستبطن مشكلة كبيرة، طرفها الأول رئيس مجلس النواب، ومن خلفه حزب الله، وطرفها الثاني رئيس الجمهورية، ومن خلفه التيار الوطني الحر والقوات. وكان بارزاً أمس حديث رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، عن عدم وجود الفراغ في الدستور وفي قرارات المجلس الدستوري. وفيما فسّر البعض كلام عون بأنه رفض للفراغ، قال آخرون إن رئيس الجمهورية يرى في المواد الدستورية ما يؤمن استمرار السلطة التشريعية بعد نهاية ولاية المجلس النيابي، وهو ما يعارضه الرئيس نبيه بري الذي يجزم بعدم وجود أي فتوى تتيح التشريع بعد انقضاء ولاية المجلس.

وفيما ألف مجلس الوزراء أمس لجنة لبحث قانون الانتخاب، بقي بري متمسكاً بيوم الخميس المقبل كسقف زمني للتوصل إلى قانون جديد، أو على الأقل الاتفاق على مبادئ هذا القانون. ودعا بري هيئة مكتب المجلس للانعقاد اليوم والبحث في «أمور مجلسية» كما قيل. وأشارت مصادر عين التينة إلى أن «الهدف من هذه الدعوة دراسة إمكانية عقد جلسة للتمديد التقني، إذ إن بري لن ينتظر طويلاً». ورجحت المصادر أن تنعقد الجلسة في خلال أيام، على أن



القرار. وكل القوى الفلسطينية مجمعة على أنه لم يعد مسموحاً بأن يبقى بلال بدر وظاهرته، وأي طرف سيتدخل لنصيرته سيواجه». وأكدت أن «لا أحد يفكر في توسيع رقعة الاشتباكات. تدخلت عصابة الأنصار لمنع تمدد الاشتباكات إلى أحياء أخرى داخل المخيم، ونشرت عناصرها في مناطق سيطرة مجموعات إسلامية أخرى تسرب عناصر بدر إليها».

مصادر أمنية حدّرت بدورها من أن «إطالة أمد المعركة قد يدخلها في يازار الخلافات الفتاوية والفلسطينية والعربية». لكنها اعتبرت أن انضمام أمير «كتائب عبد الله عزام» توفيق طه إلى المعركة إلى جانب بدر «سيؤجج النار المشتعلة بما يجرح كل القوى الفلسطينية ويجعل التراجع عن مطلب استسلام بدر شبه مستحيل، وإلا فسيفق المخيم وكل هذه القوى أسرى بدر في تكرار لتجربة تيار المستقبل وأحمد الأسير في صيدا».

من يقائله هن؟

يبقى أنه بعد أربعة أيام من المعركة المتواصلة، لم تنفذ ذخيرة التكفيريين ولم ينقص عديدهم. فممن يتألفون؟

وفق المصدر، تمكنت الجماعات المتشددة في المخيم من إعادة تجميع صفوفها بعد تشتتتها عام 2007 عندما دخل الجيش إلى تعمير عين الحلوة، مُنهيًا حالة «جند الشام». لكن اندلاع الأزمة السورية أسهم في تجميع بقايا «جند الشام» و«فتح الإسلام» و«كتائب عبد الله عزام» التي شكلت في ما بعد تجمع «الشباب المسلم». عودة عدد من أبناء المخيم بعد معركة القصير والقلمون برفقة العشرات من المقاتلين السوريين والعرب، ولا سيما السعوديون والتونسيون والمصريون، أسهم بتعبئة جيل الشباب والنازحين السوريين واستقطابهم إلى الفكر التكفيري. وشكل المخيم ممراً أو مقراً لرموز من «القاعدة» و«النصرة» و«داعش» وغيرها، من بينهم أمير «الكتائب» السعودي ماجد الماجد والموقوف أحمد الأسير وجماعته والمطلوب شادي المولوي. التعبئة والاستقطاب والتدريب العسكري في بستان الطيار وبستان اليهودي وإدخال الذخائر والأموال من خلال الأنفاق والمعابر غير الشرعية، كانت تجري على قدم وساق في ظل تراخي «فتح» والقوى الوطنية الفلسطينية. التراخي بلغ أشده في السكوت عن الاعتقالات التي طاولت قيادات الحركة والتي اتهم بدر بتنفيذها، ثم في موافقتها المتكررة على وقف إطلاق النار في الاشتباكات التي اندلعت بينها وبين المتشددين.

تقرير

الهروب إلى «الستين»

المجلس الدستوري الذي سيؤجل الحكم كالعادة ريثما يصبح التمديد أمراً واقعاً. وعليه، هناك فراغ يريده العونيون أن يؤدي إلى انتخابات نيابية بعد ثلاثة أشهر وفق قانون الستين، وهناك تمديد يريده الرئيس سعد الحريري لعام كامل، وهناك خيار ثالث ما زال ممكناً يريده الرئيس نبيه بري، ويتمثل في الاتفاق على المبادئ الأولية لقانون الانتخابات ليصبح التمديد تقنياً لمدة ثلاثة أشهر فقط. وتشير المعلومات إلى أن خشية الحريري على الاستقرار السياسي تدفعه إلى الضغط على نحو خيالي في عدة اتجاهات.

وفي النتيجة، تمديد أو فراغ تليه انتخابات وفق قانون الستين لتأمين التمديد في صناديق الاقتراع هذه المرة: الأمر نفسه، المؤسف في الموضوع أن عهد التغيير والإصلاح الذي شهد مجموعة عثرات حتى الآن على وشك تحقيق نقلة نوعية في مستوى تخييب الآمال منه؛ فال مواطنون الذين يحبون العماد ميشال عون كانوا يتوقعون أن يلتزم بخطاب قسمه لناحية إجراء الانتخابات في موعدها وفق قانون جديد، وهم كانوا يفضلون ألف مرة أن يطل عليهم ويصارحهم بعدم قدرته على نقلهم من المزرعة التي يعيشون فيها إلى الدولة المدنية، أو يقول لهم أقله إن هناك حوله وبعيداً عنه من يخشون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع ويدفعونه إلى النكت باكراً بقسمه.

الكبير الممثل بحل المجلس النيابي، فسمع أطروحة عن حفظ ماء الوجه أمام الرأي العام. والواضح في هذا السياق أن «الثنائية الشيعية» لن تستسلم للموقف العوني؛ فدعوة رئيس المجلس النيابي أسس هيئة المجلس إلى الانعقاد اليوم يفترض أن تكون مقدمة لدعوة الهيئة العامة إلى جلسة لإقرار التمديد، يختلف الأقرقاء في تحديد موعدها المرتقب: الخميس أو الثلاثاء المقبل، في ظل إجراء العونيين والقوات والكتائب وعدة مجموعات من الحراك المدني اتصالات سرية في ما بينهم أسس للاتفاق على خطة مشتركة لمواجهة التمديد، وهو ما يتوقع العونيون أن يجرح حزب الله. لكن مصادر سياسية أخرى تؤكد أن الحزب سبق أن أبلغ من يعينهم الأمر أنه أعطى التيار الكثير، لكنه يشعر اليوم أن خطراً وجودياً يحرق برئاسة المجلس النيابي، ولا يسعه المهانة في هذا الموضوع، لا سيما أنه استنفذ جميع محاولات الهروب إلى الأمام، علماً بأن مقدمة «أو تي في» قالت أمس: «لا يهولن أيّ كان بفراغ»، مع أن أصحاب القناة هم من يهولون بالفراغ، وهي كررت ثلاث مرات متتالية القول إن الرئيس قاطع في قراره: لن يوقع، لن يوقع، لن يوقع. إلا أن توقيع الرئيس أو عدمه على قانون التمديد سيأين بعد مرور المهل الدستورية ونشر القانون في الجريدة الرسمية. وعندها لن يبقى أمام الرئيس سوى اللجوء إلى

غسان سعود

النقاش الحاصل بشأن الفراغ والتمديد يوحي كأن هناك فرقا بين الفراغ والتمديد للمجلس النيابي الممدد لنفسه: رئيساً ولجاناً ونواباً. الفراغ يخيف المكونات السياسية للطائفة الشيعية الذين يواجهون للمرة الأولى خطراً محدقاً بأهم مكسباتهم في النظام الطائفي. ورغم كل ما قاله وفد حزب الله في بعيدا أخيراً، فإن تلفزيون «أو تي في» أعاد، أمس، التركيز على فكرة واحدة مرّرها الرئيس في سياق حديثه مع وفد حزب الله وتقول بأنه «لا فراغ في الدستور» لأن المادتين 25 و74 واضحتان. وبالانتقال إلى هاتين المادتين يتبين أن الأولى (25) تفيد بأن قرار «حل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوى لإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر». أما المادة 74 فتقول إن الهيئات الناجبة تدعى فور حل المجلس النيابي. وعليه فإن العونيين يستعدون للقول إنهم حاولوا إقرار قانون انتخابات جديد، لكن محاولاتهم فشلت، ولما كان الفراغ أمراً واقعاً لرفضهم التمديد، فإن الانتخابات ستجرى بعد ثلاثة أشهر وفق القانون الانتخابي الساري المفعول: الستين، علماً بأن هناك من سأل فوراً حين سمع هذا الطرح عما يحول دون إجراء الانتخابات إذا وفق قانون الستين دون المرور بهذا الخطر المؤسساتي

تنبيه

تعلم شركة برينتك ش.م.ل. زبائننا الكرام

بأن السيدة (هبة مارسيل لولو) قد تركت العمل لديها ولم تعد للشركة أية علاقة بها أو بأي عمل قد تقوم به. نزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على الأرقام التالية:

01/317999 - 01/316999

info@printechbeirut.com

النقابة المهنية للمهندسين

تشرف نقابة المهندسين في بيروت باستقبال المهنيين بانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة يومي الثلاثاء والأربعاء في 11-12 نيسان 2017، بين الساعة الرابعة والساعة السابعة مساءً في دار النقابة - بيت المهندس - بئر حسن.